التـهديـدات الجديـدة للأمن في العلاقات الدولية

د. صليحة كبابي-جامعة قسنطينة 3-

الملخص:

بنهاية الحرب الباردة أصبحت التحديات الأمنية أكثر تعقيدا، وخاصة مع تطور القضايا التي قد لا تُمثِل تهديداً مباشراً لكيان الدولة، لكنها قد تُقوض سيادتها وتُقلل من قدرتها على مراقبة حدودها وضمان عدم اختراقها. وقد تؤدي إلى توتر علاقاتها واضطراب استقرارها سواء على المستوى الداخلي أو في تفاعلاتها مع دول أخرى داخل المنظومتين الإقليمية أو الدولية.

Abstract:

By the end of the Cold War the security challenges became most complex, especially with the development of some cases which cannot pose a direct threat to the state, but unfortunately can undermine and lessen its capacities to control and protect its borders from any aggression. Also the threat may cause disturbance and instability whether on the internal level or in its interactions with other countries of insidemetrical regional or international.

التهديدات الجديدة للأمن:

بنهاية الحرب الباردة أصبحت التحديات الأمنية أكثر تعقيدا، وخاصة مع تطور القضايا التي قد لا تُمثِل تهديداً مباشراً لكيان الدولة، لكنها قد تُقوض سيادتها وتُقلل من قدرتها على مراقبة حدودها وضمان عدم اختراقها. وقد تؤدي إلى توتر علاقاتها واضطراب استقرارها سواء على المستوى الداخلي أو في تفاعلاتها مع دول أخرى داخل المنظومتين الإقليمية أو الدولية.

أولا: أسباب بروز التهديدات

من بين أهم العوامل التي تسببت في تحول طبيعة الظواهر الأمنية وأهمها العولمة التي غيرت كل المفاهيم وفي كل القطاعات، وأدت إلى تدويل القضايا الأمنية واتساع فروعها. كما أثرت على تراجع سيادة الدولة وظهور ذرائع جديدة للتدخل في شؤونها وإحداث تغيير في واقع ممارسة الدول لسيادتها وتعريف حدودها، وتقليص مجال ممارسة الحرية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي زيادة القيود على ممارسة السيادة الوطنية[1]. فقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً للسيادة المطلقة لصالح السيادة المشروطة التي تعني أن أي تقصير من طرف الدولة وعدم قدرتها على تأمين وحماية مواطنيها، يُلغي تلقائياً حقها في إبعاد الآخرين عن التدخل في شؤونها.

ويذهب "**جيمس روزناو**" في بحثه المنشور في مجلة (Current History) في عددها لشهر نوفمبر سنة 1997م إلى أن أحد مكامن التوتر في العالم يرجع بالأساس إلى أن الحدود الجغرافية لم تعد ذات قيمة أو فاعلية كبيرة كما كانت في الماضي. فسياسة العولمة ودورها في توسيع الحدود أدى إلى تراجع سيادة الدولة.

وترى "**سوزان سترانج**" في العدد نفسه من المجلة أن تحويل العولمة لمفهوم السيادة ونقلها من الدول إلى الكيانات والمشاريع العملاقة قد يُخرب الانتماء الوطني، ويؤدي إلى انهيار مؤسسات الدولة وهياكلها وقدراتها على الدفاع وتحقيق أمن المجتمع وأفراده.فتطوّر العولمة وحركيتها سيقودان بالضرورة إلى تقليص دور الفواعل المركزية في الدولة وتعريض مجالي الدفاع والأمن إلى الخطر خاصة مع تزايد نشاط شبكات التواصل الاجتماعي وتطورها المستمر .

كما يعرض "**توماس فريدمان**" (FRIEDMAN Thomas) في كتابه حول العولمة آثارها على الأمن فيما يلي [2]:

- ساعدت العولمة على التطور الاقتصادي والتغيير التكنولوجي وتحقيق الرفاه، ودفعت إلى تحقيق السلام بين الأمم، ويدعم ذلك نشر معالم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي تجنح بموجبها الدول للسلم (نظرية السلام الديمقراطي).

- ساعدت العولمة شبكات التجارة العالمية على تجاوز سيادة الدولة من خلال توجه المستثمرون العالميون الخواص إلى البحث عن قواعد لعبة تمكنهم من التنبؤ بالأخطار والقدرة على فرض هذه القواعد على الدول والتأثير على علاقاتها فيما بينها.
- أصبحت شبكات الأموال في الدول وبسبب العولمة أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية المتكررة بينما أصبحت الأزمات العسكرية الإقليمية محدودة. فالأحداث في دولة ما يمكن أن تؤثر في دولة أخرى تأثيرا مباشرا من خلال تحويلات مالية قد تثير مشاكل اقتصادية كبيرة .
- تسببت الاتصالات العالمية المتنامية والمتطورة في ظهور تهديدات أمنية جديدة غير محددة وغير معروفة، وهي أخطر على الدولة من التهديد العسكري المباشر. كما ساهمت الاتصالات في زيادة فاعلية الرأي العام الذي قد يؤثر ليس فقط على حكومة دولته بل وعلى حكومات دول أخرى. ويمكن ملاحظة ذلك في دور شبكات ومحطات الإرسال التي جعلت المعلومات والأخبار سهلة وسريعة الانتشار والتلقي.

لم تساهم العولمة في إعادة النظر في طبيعة المشاكل الأمنية فقط،لكنها فرضت تغيرات جذرية في الدول وسلطت الضوء على عجز الحكومات القومية على ضبط أمن مواطنيها وحرياتهم.كما أكدت على أنه لا يمكن حل المشكلات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية والاجتماعية ومواجهة كل التهديدات على الأمن القومي بوسائل الدولة وقدراتها المنفردة فقط، وأنه لا بد من آليات إقليمية وعالمية تسمح بالتعاون والتنسيق لضمان أمن الأفراد والمجتمعات. حيث أدى غياب الدور الفعلي للدولة في تسيير الحكم وتوجيه مؤسسات السلطة في بعض الدول النامية وذات الأنظمة التسلطية إلى ظهور أخطار اجتماعية متعددة، لا سيما مع وجود تفاوت في توزيع السلطة والثروة بين المناطق المختلفة للدولة الواحدة. وهي المخاطر التي تسببت في تفاقم المشاكل الأمنية وانقطاع التواصل بين المواطن والسلطة والدخول في مأزق أمني مجتمعي يصعب على الدولة احتواءه، مثل ما حدث في السودان وليبيا ومالي وغيرها من الدول التي ارتبط الوضع الأمني فيها بانعدام التنمية والتطور واستفحال التخلف كمعطى لا يمكن استبعاده عند

دراستنا للأمن الإنساني. فدون أمن لا يمكن للتنمية أن تتحقق وبوجود التخلف وانعدام التنمية يزيد اللاً استقرار والتوتر الأمني.

ويقول "**مارك توفيلد**"(DUFFIELD Mark) بهذا الشأن أن سياسيات التنمية هي الأهم في بحث التحول في المجتمعات. وأن بحث الأمن يجب أن يرتبط بأسباب التخلف كخطر يهدد ليس فقط الدول المتخلفة وإنما العالم بأكمله [3]. لهذا السبب عرَفت الدول الأوروبية التخلف في دول الجنوب كخطر على الأمن الجماعي، لأنه يوفر الجو المناسب لظهور المتمردين والتطرف وكل أنواع الجريمة وعوامل اللاً نظام[4].

إضافة إلى دور العولمة في تغيير معطيات الأمن كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر كذلك تأثيرها على قضايا الأمن، حيث أنها ساهم تفي زيادة الفواعل غير الرسمية ضمن نطاق عملية ترتيب الأوضاع الأمنية على المستوى الإقليمي والدولي.وأصبح واضحا أن الدول لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وأن هناك فاعلين غير حكوميين تجاوزت قدراتهم إمكانات الكثير من الدول عبر التدخل السياسي لتلك القوى غير الحكومية في الشؤون الداخلية للدول وفي علاقاتها البينية أيضا[5]، وهذا بعد أن عدلت من مستويات وأبعاد الأمن العسكرية وتحويلها إلى أخرى غير عسكرية أُدخلت ضمن نطاق تعريفات الأمن الشامل.

كما غيرت الكثير من الأحداث ومنها الحرب ضد "الإرهاب" من شكل الأنظمة السياسية وأصبح تغيير الأنظمة "المارقة" - من وجهة نظر واشنطن- أحد أهداف إستراتيجية الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر دعا تيار المحافظين (الجدد) في الإدارة الأمريكية آنذاك والذي مثله كل من: وزير الدفاع الأمريكي "**رامسفيلد**" ونائبه "**وولفويتز**" ومستشارة الأمن القومي "**كونداليزا رايس**" إلى ضرورة العمل على تغيير الأنظمة الديكتاتورية التي تدعم الإرهاب بشكل مباشر، أو التي يمثل مجرد وجودها دعماً غير مباشرا للإرهاب من خلال عدائها للحرية والديمقراطية[6]، وهو ما حصل فعلا في العراق وأفغانستان.

أدت كل هذه الأحداث وغيرها إلى الاستخدام المفرط للقوة بعيداً عن أية ضوابط، حيث بدأت الولايات المتحدة التعامل مع هذه القضية عبر استخدام

وسائل غير تقليدية، سواء باستخدام القوة المسلحة (نموذج العراق)[7]، أو بالتهديد باستخدامها(كما في حالة إيران)، أو عن طريق الوسائل السياسية والاقتصادية (كما في حالتي الحصار الذي كان على ليبيا وكوريا الشمالية).خاصة وقد زادت العولمة والثورة التكنولوجية من تطور القدرات العسكرية لبعض الدول وحيازتها للأسلحة النووية والتي تسمح لها باستخدام القوة المميزة عالميا، وتمكنها أنظمة الاتصالات الآنية من إدارة الحروب بطريقة أسهل تُمكن القادة من الإشراف والتدخل في العمليات العسكرية الميدانية إلى درجة لم تكن ممكنة من قبل.

ثانيا: أبعاد التهديدات وطبيعتها

إن الحديث عن التهديدات الأمنية قبل الحرب الباردة مقتصرا على الجانب العسكري منها. غير أن التحول في سلسلة الأجندة الأمنية أضاف وكما لاحظنا أبعادا غير عسكرية بنفس حجم التهديد العسكري المباشر أو تفوقه، وهي الأبعاد التي ارتبطت بالتحول في المفهوم وفي الممارسات الدولية على مختلف مراحل تطورها.

1- **المظاهر غير العسكرية للتهديدات:** لم يعد بالإمكان تناول مظاهر الأمن والأخطار عليه دون الأخذ بعين الاعتبار المظاهر غير العسكرية للقوة وكيفية تأثر الدول والوحدات في النظام الدولي بتدهور الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية وغيرها، وذلك انطلاقا من الترابط والتداخل بين هذه الأوضاع والمشاكل المترتبة عليها في الدولة الواحدة والتي قد تمتد إلى باقي الدول وإلى المجتمع الدولي.

1-1-الأبعاد الاقتصادية

اختلف التصور حول أهمية البعد الاقتصادي بحسب وجهات نظر المفكرين وباختلاف مدارسهم الفكرية، فاعتبرت الواقعية القوة المالية والاقتصادية جزءا من القوة العسكرية، وأنه بفضل نمو الإنتاج الوطني في المجال المدني سيتطور قطاع الإنتاج العسكري[8]. وبالتالي التمكن من حيازة كل أشكال القوة الدفاعية والهجومية.

على عكس التصور التقليدي في تفسير ظاهرة الأمن اهتمت المقاربات الحديثة بالمعطى الاقتصادي في عملية الأمننة، وأكد ذلك المفكرون النقديون بزعامة (BUZAN&WEAVER) وكذا رواد نظرية ما بعد الحداثة كما تم توضيحه في المبحث السابق. فقد أوضحت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008م ضرورة التركيز على البعد الاقتصادي الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعوب وتوفير سبل التقدم والرفاهية لها. ولأن مجال الأمن القومي هو الإستراتيجية العليا الوطنية التي تعنى بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية، فإن النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي هما الوسيلتان الرئيسيتان والحاسمتان لتحقيق المصالح الأمنية للدولة وبناء قوة الردع الإستراتيجية وتنمية التبادل التجاري وتصدير العمالة والنقل الأفقي للتكنولوجيا وتوطينها وبخاصة التكنولوجيا العالية والحيوية.

وساهمت هذه التكنولوجيا في تحديد علاقة الدولة بالنظام الاقتصادي العالمي والشركات متعددة الجنسيات من جهة، وانتقال ارتباط الفرد من الدولة إلى فواعل أخرى لضمان أمنه الاقتصادي من جهة أخرى. فقد أصبحت المؤسسات العالمية أكثر تمثيلا لمصالح الأطراف- الدول- وحتى الأفراد في أطر لا علاقة لها بالدولة، بحيث تبنى شروط وأحوال الناس وفق تصور ومفهوم الأمن الإنساني.فالأمن الاقتصادي لم يعد يقتصر لا كوظيفة ولا كغاية على المؤسسات الحكومية، بل دخل في سياق النشاطات التي تؤديها المنظمات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات، التي تدرك كيفية صياغة أهدافها تبعا لطبيعة التهديدات وتقدير حجمها وحجم مصالحها ومصالح الشركاء فيها سواء دولا أو مجموعات أو أطراف.

1-2-البعد البيئي للأمن

لم يتوقف تأثير التطور التكنولوجي على الدول ولكنه تعداها إلى التأثير في العوامل البيئية التي أصبحت جزءا من الأجندة الأمنية العالمية وجزءا من الأمن الإنساني الشامل. حيث أن ارتفاع الروابط البيئية عبر القارات وتنوعها، ثم قوتها وكثافتها زاد من عدد المعاهدات البيئية بين الدول لضمان الأمن العالمي البيئي[9]. كما أثارت هذه الروابط إشكالية علاقة البيئة بالأمن والتي لم تتناولها

الدراسات التقليدية، وهي العلاقة التي يُمكن وصفها من خلال التصورات الثلاث التي قدمها "**مولار**"(MOLLER) في وصف الأمن[10]:

1- يمكن أن تكون مشاكل البيئة بفعل الحروب أو بفعل الاعتداءات اليومية والممارسات التي يقوم بها الإنسان وتؤثر على الطبيعة. وهو ما عبر عنه بعض المحللون في بداية الثمانينيات بـ"فرضية الشتاء النووي" التي اعتبرت أن أبسط حرب نووية قد تندلع بين دولتين سوف تهدد ليس فقط أمن الدول الأطراف في النزاع وإنما ستشكل خطرا على الأمن العالمي والبشري ككل.

2- قد تساهم الظروف الطبيعية والبيئية في إحداث التوترات والأزمات الأمنية، كأن تسعى الدولة للحصول أو السيطرة على الثروات الطبيعية: الموارد الأولية، أو مصادر الطاقة(غاز بترول) أو مصادر المياه... وغيرها. وقد يساهم تباين وجهات نظر الدول حول كيفية استغلال وتقسيم هذه الثروات وخاصة النادرة منها في زيادة التوترات الأمنية.

3- يمكن أن تسبب مشاكل الطبيعة والبيئة خطرا حقيقيا أو محتملا على أمن الدول والمجموعات والأفراد، إذ أنه قد تتعرض العديد من الأقاليم وبفعل موقعها الجغرافي للكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، والبراكين والأعاصير والتي قد تغير الخريطة الجغرافية لأقاليم بأكملها. كما أن تدهور البيئة سيؤدي إلى زيادة الخلافات بين الدول الغنية والفقيرة، وزيادة حدة الأمن الغذائي كالتصحر وتردي التربة وانحسار مساحة الأراضي الزراعية، وستكون الدول النامية الأكثر تضررا نتيجة لذلك.

تعتبر ظاهرة الاحتباس الحراري كذلك أحد أهم المظاهر المتصلة بإفساد البيئة والمرتبطة بأمن الفرد والحفاظ على بقائه.حيث ازداد تركيز الغازات التي تحافظ على حرارة الجو وتبقيه صالحاً للاستيطان وذلك بفعل نشاطات الإنسان والنفايات السامة التي يتم التخلص منها أو يزمع التخلص منها وتكون على شكل أبخرة وغازات أو تأخذ أشكالا صلبة أو سائلة،فتظهر خطورتها فيما تلحقه بالبيئة من آثار سلبية بسبب عدم معالجتهما وتحويلها إلى أشكال غير مضرة بيئيا. ومن أبرز الآثار السلبية لتراكمات النفايات الضارة ثقب الأوزون، وتلوث مياه الأنهار والبحار والمحيطات[11].ويؤكد منظري مدرسة بحوث السلام

أن قضايا التغير المناخي والتنوع البيولوجي والتلوث الناتج عن ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي من جهة، والنشاط الصناعي من جهة أخرى هي من أهم العوامل والأسباب المهددة للأمن الإنساني[12] والتي قد تعرض حضارات الشعوب ورفاهيتها لخطر الزوال.

1-3- البعد الاجتماعي

توسيع النقديين للأجندة الأمنية شمل كما ذكرنا من قبل الأمن المجتمعي الذي تناوله "**بازن**" و"**ويفر**" في إطار مدرسة كوبنهاجن. حيث كان تناول البعد الاجتماعي للأمن مرتبطا بمشاكل النمو الديموغرافي، وكثافة تدفقات الهجرة (من الجنوب إلى الشمال)أو الفقر ومشكلة البطالة وتأثيرها على الرفاه. غير أن "البنائيين" بحثوا في علاقة الأفكار والثقافة بالهوية كعوامل لتعريف الأفراد والمجموعات وتحديد أمنها. فصحيح أن الفقر والظروف الاجتماعية المتدهورة من بين العناصر المهددة للأمن، إلاَ أن تأثيرات العولمة زادت من أهمية دور الثقافة والهوية في دراسة الأمن (التصور البنائي).

وقد أدى نمو الاتصالات وزيادة الاعتماد المتبادل إلى ظهور العولمة الاجتماعية والثقافية بشكل فرض السيطرة على الثقافات المحيلة وتراجعها، وطورت شكل آخر من أشكال الاستعمار باستعمال القوة الناعمة التي خلقت وأوجدت نوعا من التماثل الثقافي.وقد عبر"**رولاند روبتسن**" (ROBERTSON Roland) عن ذلك باستخدامه لمصطلح "المدينة الواحدة"(Unicity) مقابل "التماثل" (Uniformity) ليصف عالما تُناقش فيه المجتمعات منفردة وجودها وهويتها وأعمالها في "سياق مكان واحد مسيطر"[13]. واستخدم آخرون عبارة "العالمية المحلية"(Glocalization) ليصفوا مفهوما مماثلا يتناول السياق المحلي والقومي والعالمي للعمليات التواصلية بين الثقافات[14]. فالثقافات القومية وتحت القومية(المحلية) هي في حالة مستمرة من التحول والتغيير وبدرجات متفاوتة، وهذا حسب اعتقادي يؤدي إلى المساس بالأمن الثقافي والهوياتي للأفراد، خاصة في الدول الضعيفة والتابعة من الناحية التكنولوجية والمعرفية. فالعولمة الثقافية وكسلسلة من الظواهر القديمة والحديثة لم تؤد إلى التجانس بقدر ما أدت إلى التعقيد في عملية التبادل، وذلك بفرض عناصر أيديولوجية معينة وبالقضاء على

التميز الذي تتمتع به شعوب دون أخرى. ذلك التميز الذي يمنح الأفراد شعورا بالأمان والتحرر من الخوف الذي مارسته - ولا زالت- العولمة على الخصوصيات الثقافية، والاجتماعية وعلى الأنماط الاقتصادية والنظم السياسية.

مما سبق يمكن القول أنه من الصعب تناول أبعاد الأمن والإحاطة بكل جوانبه. فمع أهمية كل القطاعات إلا أن ضبط حدود كل قطاع يتوقف على تصور الشعوب والدول لسلم أولوياتها الأمنية من جهة، ولأنه لا يمكن تناول قطاع معين بمعزل عن باقي القطاعات من جهة ثانية. فدون الاقتصاد لن تكون هناك بنى اجتماعية، ودون أنساق اجتماعية لا يمكن ترتيب قواعد اقتصادية تتماشى وسلوك المجموعات والأفراد وتوفر الآليات الكفيلة بضمان الأمن في كل أبعاده.

2- الطبيعة الجديدة/المتجددة للتهديد:

كان للتغير الذي شهده حقل العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة بسبب التحول في مستوى الفكر والأطر النظرية للدراسات الأمنية أثره في بحث طبيعة التهديدات الأمنية التي انتقلت من الطابع العسكري واستخدام القوة الصلبة ومجال احتوائه إلى أشكال اختلفت محدداتها وتحليلاتها تبعا لمواقف الدول الضيقة وبحسب تصور وإستراتيجيات القوى الكبرى من جانب، ووفق مجموع الدراسات والتحليلات الأكاديمية من جانب آخر.فقد تجاوز التهديد وكما تمت الإشارة إليه سابقا سيادة الدولة وقدراتها، وأصبح تهديد ضد الفرد والمجموعة على مستوى أوسع في إطار الأمن العالمي الذي أصبح مسؤولية المجتمع الدولي بأكمله ولا يمكن لأي طرف التعامل مع المشاكل بصفة مفردة. وهي المشاكل التي تنوعت في مصادرها وأسبابها وكيفية التعامل معها. فلا يمكن تحديد وضبط كل أشكال العنف ووصف أسباب التهديد بصفة مؤكدة، لأن ما قد يعتبره طرف خطر على أمنه ومصالحه في منطقة معينة وفترة زمنية محددة قد لا يشكل أي خطر بالنسبة لطرف آخر في مكان آخر وفي نفس الفترة الزمنية.

2-1- الإرهاب والجريمة المنظمة.

أكدت الدراسات أن أهم وأخطر التهديدات المشتركة اليوم هي الإرهاب بكل أنواعه وكذا الجريمة المنظمة وما يتبعها من نتائج على أمن الأفراد والمجتمعات كزيادة ظهور الدول الضعيفة، وأسلحة الدمار الشامل التي هي آلية تستخدم في كل شكل ونوع من التهديد.

2-1-1- الإرهاب: الإرهاب هو من أشد وأخطر التهديدات على الأمن سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الدولة أو الإقليم أو النظام الدولي. فرغم أن الإرهاب وكظاهرة ليست بالجديدة إلّا أن أشكاله هي التي يمكن وصفها بالمتجددة، نظرا للتحول في الوسيلة والطريقة التي يُمارس بها على الفرد والمجموعة.

أ- تعريف الإرهاب:

يثير مصطلح الإرهاب العديد من الإشكاليات سواء من ناحية المعنى أو من حيث ضبط أسبابه وتداعياته. فعلى مستوى المفهوم يلاحظ ومن خلال المحاولات العديدة أنه محل خلاف وجدال فقهي نتيجة تباين التعريفات بين الفاعلين الدوليين. فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تصر على عدم تحديد تعريف واحد محدد ومتفق عليه للإرهاب، وتعتبر تفسيرها للظواهر والعمليات كونها عمل إرهابي من عدمه هو الأقرب للواقع وهو الذي يجب أن يسود في التطبيق العملي.

كما كانت هناك تفسيرات سعت لحصره في الإرهاب الفردي دون إرهاب الدول، مما أدى إلى خلط بين أعمال المقاومة التي تخوضها الشعوب المستعمرة وبين أعمال العنف التي تقوم بها بعض الجماعات أو الأفراد من جهة، ومحاولة الدول القوية (أمريكا وحلفاؤها) تبرير أعمالها العدوانية بأنها مواجهة وشكل من أشكال "الإرهاب المضاد"من جهة أخرى[15]. ورغم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت القرار 159 سنة 1987م حول الإرهاب دعت فيه السكرتير العام إلى إعداد تقرير حول أمكانية عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين الكفاح من أجل الاستقلال، إلاَ أن ذلك لم يساعد

على تجاوز القصور في ضبط المفهوم.وقد نص القرار في إحدى فقراته على أنه لاشيء في القرار "الحالي" قد يضر بحق أي أمة في تقرير مصيرها أو حريتها أو استقلالها، وخصوصا الشعوب والأمم المحرومة بالقوة من هذا الحق والخاضعة للاحتلال أو تحت سيطرة الأنظمة العنصرية أو أي شكل من أشكال السيطرة الاستعمارية. كما لا يحرم القرار هذه الشعوب من حقها في الكفاح لتحقيق تلك الغاية وطلب الدعم وقبوله. غير أن أمريكا لم تقبل بهذه الحقوق، وعملت على صياغة اتفاقية شاملة ضد الإرهاب تكون مطابقة للتعريف الأمريكي وكتب الجيش التعليمية استبعدت فيه إرهاب الأقوياء وأتباعهم[16] .

في مقابل ذلك أصرت دول العالم الثالث على ضرورة تحديد المفهوم الحقيقي للإرهاب قبل التفكير في وسائل محاربته، وعدم خلطه بأعمال المقاومة التي تخوضها الشعوب المستعمرة ضد قوات الاحتلال(حالة فلسطين). فالإرهاب ليس هو "سلاح الضعفاء" كما تدعي غالبا الدول القوية، ولقد أكدت الأحداث أن التحديد الأمريكي لمفهوم الإرهاب زاد من توسيع مجال حمايتها لمصالحها الإستراتيجية في أماكن استخدمت فيها ذريعة الحرب على الإرهاب كأداة لإضفاء الشرعية لتدخلاتها وعدوانها على الدول بعد هجمات 11 سبتمبر على أراضيها. وباسم الحرب على الإرهاب تدخلت في العديد من الدول والأقاليم: عسكريا عبر شن الحروب الإستباقية، وسياسيا عن طريق الدبلوماسية والمبادرات مثل مبادرة الشرق الأوسط الكبير[17] . فالإرهاب إذن هو أداة أو وسيلة لتحقيق أهداف سياسية، سواء كانت المواجهة داخلية بين السلطة السياسية وجماعات معارضة لها أو خارجية بين الدول في إقليم معين أو في المجتمع الدولي. وهو نمط من أنماط استخدام القوة في الصراع السياسي، حيث تستهدف العمليات الإرهابية القرار السياسي بإرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار أو تعديله أو تحريره. مما يؤثر في حرية اتخاذ القرار السياسي لدى الخصوم وخلق حالة من التهديد الموجه ضد دولة أو جماعة وضد الأفراد[18] بصرف النظر عن ثقافتهم وهوياتهم وانتماءاتهم الدينية والعرقية. فالإرهاب هو تهديد على الأمن بشكل عام باعتباره عملا عنيفا يُعرض الأرواح والممتلكات للخطر ويكون موجه ضد الأشخاص، والأموال والمؤسسات أو المصالح التابعة لدولة

ما، وهو بديل للاستخدام العادي للقوة التقليدية.

ب- أسباب الإرهاب

تعددت الأسباب المساعدة على انتشار ظاهرة الإرهاب بأنواعها، واختلفت تلك الأسباب باختلاف ممارسي العنف والترهيب وتعدد هوياتهم وانتماءاتهم: أفراد كانوا أو جماعات أو منظمات أو دول.

ب-1- أسباب الإرهاب الفردي وتضم[19]:

- دوافع ومشكلات نفسيه وسيكولوجية محيطة بالفرد.
- مشكلات اقتصادية كالفقر والبطالة وعدم إشباع رغبات الإفراد.
- خلفيات ومشاكل اجتماعية كالتفكك الأسري وغيرها.

وقد تستخدم الدول والجماعات الأفراد الذين يعانون من هذه المشاكل النفسية والاجتماعية والاقتصادية لتنفيذ أعمال إرهابية.

ب-2- أسباب الإرهاب المجتمعي وفيها:

- أسباب اجتماعية مثل عدم التجانس في قيم الشعوب والتي تؤدي إلى ظهور الميول والعمليات الإرهابية، خاصة في حالة المجتمع التعددي والمتنوع الذي تسيطر عليه عمليات الاضطهاد الاجتماعي والعرقي.
- أسباب اقتصادية كوجود تفاوت وعدم مساواة اقتصادية بين الجماعات والمناطق، وغياب القدرة على خلق التوازن الاجتماعي بسبب التوزيع غير العادل للثروات.
- أسباب سياسية كاستخدام مظاهر القوة والتخويف من قبل النظام الموجودة فيه أو توظيف الدول المتنازعة فيما بينها للإرهابيين للقيام بأعمال تخريبية بغية تغيير الأنظمة القائمة والقضاء عليها أو توجيهها لتبني استراتيجيات وسياسات معينة.
- أسباب إثنية مثل الاتجاهات الفاشية والنازية وعمليات إبادة الهنود الحمر والسود من قبل أمريكا.

- أسباب إيديولوجية كالتعصب لمبدأ فكري أو أيديولوجي أو ديني وهي كذلك عوامل خطيرة للحث على ظهور العنف كمظهر من مظاهر الإرهاب في الدول.

ب-3- أسباب الإرهاب الدولي: وهي كثيرة أهمها ظاهرة التبعية المتسمة بسيطرة أمريكا والدول الصناعية على ثروات الدول النامية والفقيرة من ناحية، وزيادة الاعتماد المتبادل بفعل العولمة والذي ساهم في تراجع دور الدولة وتداخل المصالح والأهداف من ناحية أخرى. وتعود أهم أسباب استفحال الإرهاب الدولي إلى انعدام وجود توافق بين حكومات الدول والفواعل المختلفة في المجتمع الدولي على تحديد المعنى الفعلي للظاهرة الإرهابية، وهو ما يؤكد استمرار النزاعات الدولية والتي تفسرها مجموعة من العوامل منها[20]:

- زيادة انتشار الصراعات العسكرية واستخدام العنف والقوة في مختلف أنحاء العالم بسبب النزاع على السلطة أو الرغبة في الاستيلاء على الثروات.
- انتشار الصراعات الدينية والتطرف الديني ورغبة بعض الجماعات الدينية المتطرفة في الوصول إلى السلطة.
- زيادة الاعتماد المتبادل بين مختلف المنظمات الإجرامية التي تمتلك كل أنواع وأخطر الأسلحة التقليدية منها والنووية والبيولوجية.
- إجبار الأفراد على مغادرة بلدانهم الأصلية بسبب التمييز العنصري الذي تمارسه جماعات ضد جماعات أخرى بسبب الاختلاف العرقي أو الديني أو الثقافي.
- انعدام الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية واستفحال الفقر واستخدام الدول للعنف ضد مواطنيها.

2-1-2-الجريمة المنظمة.

لمسألة الجريمة المنظمة أهمية متزايدة مع التحول في طبيعة التهديد، فمع سرعة وسهولة الاتصال والتكنولوجيا زاد تدفق موجات العنف [21] وانتشار الفساد، وعليه احتل الموضوع أهمية نظرية وعملية على حد سواء.فمن الناحية النظرية يتعلق موضوع الجريمة المنظمة بفكرة عالمية الجريمة وكذلك بالأثر السلبي الذي تتركه الجريمة المنظمة على أمن الأفراد، والدول ومصالحها. وأيا كان موضوع الجريمة المنظمة فالأساس فيها أنها تعارض قيم المجتمع وأخلاقه، هذه القيم والمفاهيم تشكل الإطار العام الذي يعيش فيه الإنسان كما يقول الفيلسوف الفرنسي هنري برغسون[22].

أما من الناحية العملية التطبيقية ارتبطت الجريمة المنظمة بممارسة أنشطة اقتصادية وتجارية حيوية للاقتصاديات القومية والعالمية، مما قد يعرض الاقتصاد للتهديد نتيجة احتمال الممارسات غير القانونية والأنشطة غير مشروعة، كالتجارة بالمخدرات والأسلحة والمتاجرة بالأعضاء البشرية، وتبييض الأموال وغيرها. فالواقع العملي يؤكد زيادة حجم الجريمة المنظمة واستفحال التهديدات على الأمن الإنساني الشامل.

أ- مفهوم الجريمة المنظمة.

مع التقدم الحضاري والتطور الاجتماعي أخذت الجريمة صورا جديدة وأبعادا مختلفة عن الصور النمطية التي تعرف بها، سواء كان الأمر يتعلق بالأشخاص المرتكبين للفعل الإجرامي أو الأشخاص الذين ترتكب ضدهم هذا الفعل، أو الأساليب المستخدمة أو المكان أو الزمان وغير ذلك.كل هذا أعطى للجريمة حدودا وأبعادا متنوعة وعديدة ألزمت الدول وصناع القرار فيها والعاملين على حفظ الأمن ورجال القانون بوضع التشريعات المناسبة لمكافحة الصور الجديدة للإجرام. وبالتالي الدخول فيما يشبه السباق مع المجرمين في الزمان والمكان لمحاولة الحد من أشكال الجرائم والتعامل معها قبل وقوعها وذلك من خلال توقع حدوثها[23].

مع تباين التعريفات للجريمة المنظمة والتي قدمتها الجهات الأمنية للدول أو المنظمات والمؤتمرات والندوات أو الباحثون المختصون في علم الجريمة، إلاَ أنها تشترك في كونها نشاطا إجراميا منظما ومخططا له يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام كل الطرق والوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة. وعرف "الأنتربول" الجريمة المنظمة على أنها :"أية جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة و تهدف أساسا لتحقيق الربح دون التقيد بالحدود الوطنية"[24].كما حاولت بعض الأجهزة الأمنية (مكتب التحقيقات الفيدرالية FBI) أن تقدم مفهوما عمليا للجريمة المنظمة عن طريق وصفها بقائمة من المعايير والأدلة التي تشكل خطورة على الأمن العام وأهمها ما يلي[25]:

أ- الأدلة المتعلقة بأساليب التخطيط والتحضير: كالإعداد الدقيق والمنظم، واستخدام الأسواق المشروعة وغير المشروعة.

ب- الأدلة المتعلقة بتنفيذ الأفعال الإجرامية: كاستخدام أساليب المعرفة والتكنولوجيا الحديثة.

ت- الأدلة المتعلقة بأساليب استخدام محصلات الجريمة: كالاتجاه إلى الربح السريع، واللجوء إلى غسيل الأموال وإعادة ضخها في الاقتصاد المشروع.

ث- الأدلة المتعلقة بأنماط العلاقات الداخلية بين الفاعلين وهيكل التنظيم والطرق التي يستخدمونها.

ج- الأدلة المتعلقة بأساليب مساعدة أعضاء الجماعة: كالمساعدة على الهرب، واللجوء إلى المحامين والمستشارين القانونين، ودفع الكفالات الكبيرة، والتهديد والترويع وخطف الأشخاص وغيرها من الأعمال الإجرامية.

ح- الأدلة المتعلقة بأساليب الضغط واستغلال النفوذ: كفرض التبعية عن طريق المخدرات والألعاب غير المشروعة، والجنس والقروض، وشراء أصوات الناخبين، والرشوة.

خ- الأدلة المرتبطة بالدعاية والعلاقات العامة: كالضغط، والتأثير والسيطرة على وسائل الإعلام.

غير أن هذه الأدلة والمعايير تبقى غامضة وغير واضحة وعامة ولا يمكن اعتمادها لتحديد معنى واضح للجريمة المنظمة، خاصة وأنها عابرة للحدود ولا تخضع لأية قوانين داخلية ولا دولية واضحة. وعرفت مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة للإتحاد الأوروبي الجريمة المنظمة بأنها:"جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة، ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو وتحقيق الأرباح"[26].

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فانطلاقا من كون الحكم فيها يأخذ شكلا فدراليا فإن كل ولاية حاولت وضع تعريفا محددا للجريمة المنظمة في تشريعاتها. وأهم تعريف كان ذلك الذي قدمه تشريع ولاية "ميسيسيبي"واعتبر "الجريمة المنظمة تلك التي تُرتكب من قبل شخصين أو أكثر لمدة طويلة وتكون لغرض تحقيق مصلحة"[27]. وهكذا يتسع مجال تعريف الجريمة المنظمة ويضيق بحسب الجهة التي تتناول الظاهرة الإجرامية. فالبعض يتناول الجريمة المنظمة من خلال فكرة التنظيم الوارد في إعدادها، والبعض الآخر يراها في توافر عنصر الاستمرارية، وتناولها آخرون من خلال فكرة تواطؤ مجموعة من الأفراد على الإعداد لها بطريقة تكفل لها النجاح والاستمرار والإفلات من قبضة رجال الأمن.

وبتعدد وصف المفهوم تبقى للجريمة المنظمة عدة وسائل وآليات تُستعمل لتحقيق أغراض القائمين بها ومصالحهم دون مراعاة النتائج والسلبيات على الأمن. ويساعدهم في ذلك امتلاكهم القدرة على التخطيط المحكم الذي يكفل لها النجاح والاستمرارية.كما يتطلب تنفيذ الجريمة المنظمة وجود أفراد مؤهلين وبخبرات عالية، وكذلك توفر الاحتراف والتعقيد كشرط من شروط تحققها، لأن الهدف منها هو الكسب المالي السريع في وقت قصير وهو كسب مرتبط بالقدرة على التوظيف والابتزاز بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ب- وسائلها

مع اختلف المستوى والمكان(محليا أو إقليميا أو دوليا) اللذان تمارس فيهما الجريمة المنظمة فإنها تعتمد على طرق من الصعب التمكن من احتوائها من قبل المضطلعين بمسالة توفير الأمن.لأنها بتنوعها ووسائلها أصبحت من أكبر التهديدات على الأمن في كل مستوياته وأبعاده.ومن هذه الوسائل نجد[28]:

ب- **1-المتاجرة بالمخدرات والمؤثرات العقلية:** وهو مجال غير شرعي، ويعتبر القطاع الأقدم والأكبر في نشاط الإجرام المنظم، ومن المصادر الأساسية للأرباح التي تجنيها العصابات الإجرامية.

ب- **2-الاتجار بالنساء والأطفال:** ويعتبر مجال الاتجار غير المشروع بالنساء والأطفال من النشاطات الإجرامية التي أخذت بعدا جغرافيا هائلا لاسيما في مجال الدعارة(الاستغلال والاسترقاق الجنسي). حيث تستغل المنظمات الإجرامية هذا المجال عبر شبكات منظمة مختصة في جلب النساء والأطفال من الدول الفقيرة كدول أوروبا الشرقية إلى دول بمستويات دخل حسنة كفرنسا وبلجيكا وألمانيا واستغلالهم في الدعارة والاسترقاق الجنسي. كما تلجأ المنظمات الإجرامية إلى السياحة الجنسية للترويج والمتاجرة في الجنس خاصة في بعض البلدان الآسيوية، كتايلاند والفلبين.

ب- **3- الاتجار غير المشروع بالأسلحة:** والذي يسمح للجماعات الإرهابية بتنفيذ عملياتها بشكل موسع وبجميع أنواع الأسلحة التقليدية والمتطورة، وحتى الكيميائية والبيولوجية منها.

ب- **4-** تزييف وتزوير العملة.

ب- **5-** الاتجار غير المشروع بكل أنواع المسروقات.

ب- **6-** دفن النفايات السامة والكيميائية[29].

ب- **7-** الاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية.

ب- **8-** الاتجار بالأيدي العاملة المهاجرة والمهربة من الدول الفقيرة إلى الدول الأوروبية المصنعة[30].

ومهما كانت الوسائل والآليات المستعملة من قبل الجماعات أو التنظيمات الإرهابية في إطار الجريمة المنظمة فهي جزء من عناصر التهديد على الأمن. ومع اختلاف مصطلحي الإرهاب والجريمة المنظمة وتنوع وسائلهما، إلاَ أنهما يلتقيان في التنظيم وسرية العمليات والقوانين الداخلية التي تحكم الجماعات المنظمة والإرهابية على حد سواء. فكلاهما يعبر عن عنف منظم تقوده مجموعات أو منظمات بقدرات وإمكانيات تنظيمية كبيرة تتسم عملياتها بالتخطيط والتنفيذ الدقيق، معتمدة على إحداث حالة من الرعب في أوساط المستهدفين بالعمليات لتسهيل تحقيق أهدافها. وهكذا يصبح الإرهاب جزءا من الجريمة المنظمة وهي جزء منه ووسيلة له.

3- مقاربة الدولة الضعيفة ومشكل الهجرة:

أدى التزايد السريع في انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة وكذا العديد من الآفات على مستوى النظام الدولي إلى ظهور ما تم الاصطلاح علية بالدول الضعيفة، وذلك كنتيجة لعجز أنظمة بعض الدول عن مواكبة التغيرات وعدم قدرتها على ضمان وجودها وشرعية السلطة فيها. مما أثر سلبا على البني التحتية لهياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وساعد على استفحال الفساد والبيروقراطية والانتقال الفوضوي لمراكز السلطة فيها وبشكل غير المنظم. الأمر الذي شجع مواطنيها على الهجرة والفرار منها رغبة في الحصول على الأمن والاستقرار، مثل ما حدث في مالي وليبيا وسوريا بعد أحداث الحراك فيها وتحول الهجرة فيها سواء شرعية أو غير شرعية إلى تأشيرة للانتقال إلى حياة أفضل وأكثر أمنا.

3-1- ضعف الدولة وإشكالية الأمن: تعتبر مقاربة الدولة الفاشلة أحد المقاربات النظرية التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة. فقد أدت التغيرات التي طرأت على النظام الدولي إلى تفكك العديد من الدول وتفاقم إشكالية الحديث عن مستقبل الدولة القومية (الوستفالية) وعلاقاتها بقضايا الأمن الإنساني والعالمي. ويرى العديد من الدارسين أن هذه المقاربة جاءت لتؤكد على أهمية دور الدول الكبرى وضرورة استقرار النظام الدولي خاصة وأن غالبية النزعات التي شهدها النظام الدولي لما بعد الحرب

الباردة كانت بفعل ظهور الدول الضعيفة والعاجزة حسب تصورهم. وهي نزاعات كانت قد حدثت داخل هذه الدول وانتقلت إلى نزاعات فيما بين الدول. وباعتبار التحول والتطور في المفاهيم فلقد عرف مفهوم الدولة الضعيفة العديد من التفسيرات التي ارتبطت بالتحاليل العلمية والأكاديمية ، وبوجهات نظر رجال السياسة في بعض الدول التي وضعت مجموعة أخرى من الدول في قائمة الدول الضعيفة.

وتعرف الدولة الفاشلة على أنها "تلك التي تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الإطار القانوني، ومن ثم تكون عاجزة عن تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها وفرض السيطرة على أراضيها وبالتالي لا تستطيع ضمان النمو الاقتصادي أو أي توزيع عادل للسلع الاجتماعية. وغالبا ما تتميز السلطة فيها بانعدام المساواة الاقتصادية وزيادة حدة المنافسة على الموارد الأولية"[31].

أشار "**هولستي**"(HOLSTI Kalevi) في مؤلفه (The State War, and the State of War)[32] إلى مصطلح الدولة الفاشلة بعد أن حلل أعمال "**باري بازن**" حول التوسيع الجديد لمفهوم الأمن، وكيف تؤثر الدول الفاشلة على استقرار عالم ما بعد الحرب الباردة.فالدول الفاشلة حسب "**هولستي**" تقع في دائرة مغلقة ولا تمتلك القدرة على خلق الشرعية وتوفير الأمن والخدمات لمواطنيها.وللحصول على هذه الشرعية تلجأ الدولة إلى استعمال بيانات تعسفية وقهرية تجاه أفراد المجتمع للتأكيد على قوتها غير أن ممارساتها وتعسفها في استخدام القوة يزيد من عجزها وضعفها.

ويرى "**روبرت روبنزغ**" مدير" برنامج الصراع بين الدول" في الأمم المتحدة أن الدولة القومية فشلت لأنها لم تعد قادرة على توصيل أهم السلع السياسية والايجابية لشعوبها ، وهي سلع الأمن والتعليم والصحة والفرص الاقتصادية ، والرقابة البيئية ، وإطار قانوني للنظام العام ونظام قضائي لإدارتها [33].وهناك مؤشرات نستطيع أن نقيس بها مدى عجز الدولة من عدمه وهي[34]:

- ✓ **المؤشرات الاجتماعية**: وتتمثل في العجز الديمقراطي الكبير، والتدفقات الكبيرة للاجئين والتميز الواضح لجماعات معينة على حساب أخرى في الدولة، وهجرة كبيرة نحو الخارج.

- ✓ **المؤشرات الاقتصادية:** وجود تنمية اقتصادية محدودة وخاصة في المناطق المعزولة، وضعف وانهيار اقتصادي واضح وكبير.
- ✓ **المعايير السياسية:** وتتضح من خلال وجود بعض المظاهر كعدم شرعية السلطة وتأخر الخدمات العامة، وانتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان. أو بجود الدولة البوليسية واللجوء إلى تقويض سلطات وحقوق الأقليات في المشاركة في عملية صنع القرار، ثم حدوث التدخل الأجنبي سواء من طرف دولة أو فواعل سياسة أخرى.

وعموما يمكن القول أن البيئة الداخلية لهذه الدول وعجزها عن تطبيق القانون وعدم شرعية أنظمتها بانعدام الديمقراطية، هو الذي يؤدي إلى حدوث انكشاف أمني لها وفتح المجال لكل الظواهر المهددة للأمن.

3-2- الهجرة

تعد الهجرة ظاهرة قديمة حديثة على مر التاريخ، حيث تتضمن أهم عنصر من عناصر العلاقة بين الإنسان وموارد الثروة الكونية، فإذا ما شحت الثروة أو نفدت في مكان هاجر الإنسان إلي منطقة أخرى تتوافر فيها إمكانات العيش والبقاء. وتعرف الهجرة في علم السكان بأنها الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا، أو دينيا أو اقتصاديا. أما في علم الاجتماع فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها[35].

وقد أصبحت ظاهرة الهجرة الداخلية أو الخارجية من اجل الحصول على العمل أو لأي سبب من الأسباب من الظواهر الاجتماعية والمتغيرات الرئيسية بالنسبة للمجتمعات. كما أنها لم تعد قضية محلية أو وطنية تخص بلداً معيناً، وإنما قضية أمنية تشترك فيها الدول دون استثناء (الدول النامية والدول المتقدمة). ونظرا لعموميتها وشموليتها فقد أصبحت ظاهرة عالمية وذلك بالنظر إلى العامل المشترك والمتمثل في انتشار المصالح وتداخلها. فتنامي وسائل التواصل وتعدد أنواعها التي صارت في متناول الأشخاص، إلى جانب تنوع وتعدد مستجدات الحياة الإنسانية زاد من حدة الهجرة وتأثيراتها المختلفة سواء بالنسبة للدول المستقبلة أو المصدرة لها.

وبسبب الهجرة ودوافعها امتدت تأثيراتها إلى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، واتضح ذلك في الجانب الأمني من خلال عجز الدول الضعيفة على المحافظة على الثروة البشرية فيها من جهة، والسعي لضمان رفاهية مواطنيها وأمنهم بتوسيع وتجديد التركيبة البشرية عبر تشجيع الهجرة الانتقائية في الدول المستقبلة من جهة أخرى. فالهجرة وكما قال "**هنتغتون**:"هي عملية تدعم نفسها" وبالتالي لا يمكن التعامل معها وضبط آليات تنظيمها. ويقول "**ميرون وينر**": " أنه إذا كان هناك قانون واحد في الهجرة فبمجرد بدء سيل منها فإنه يستحث تدفقه ذاتيا، بحيث يُمكِن المهاجرون أصدقاءهم وأقاربهم في الوطن الأم من الهجرة عن طريق تزويدهم بالمعلومات عن الكيفية التي تتم بها، ومصادر تسهيل حركتهم ومساعدتهم على إيجاد عمل وسكن."[36]

كما أن الهجرة ليست بالظاهرة الجديدة لأنها ساهمت في تطور الدول والمجتمعات على مر التاريخ غير أن العولمة غيرت من حجمها وطبيعتها وجعلتها ضمن القضايا ذات الحساسية بالنسبة لمشاكل الأمن وذلك في العديد من الدول وخاصة الغنية منها.حيث تحول المهاجرون فيها واليها إلى مصدر للتهديد بالنسبة لمواطنيها الأصليين ومصدر خطر على ثقافتها وهوياتها. مثلما هو الحال في أوروبا عموما وفي فرنسا بشكل خاص أين أصبح متغير الهوية والثقافة من أهم محددات الأمن وضمان استقرار أراضيها وأنظمتها من الاختراقات بسبب تدفقات الهجرة القادمة من الجنوب خاصة.

ويفسر المحللون الهجرة الدولية أساسا من خلال التركيز على وجود عدم المساواة في العالم وفي العلاقات الاقتصادية بين الدول المصدرة للهجرة والبلدان المستقبلة لها. وتشمل هذه العلاقات حركة وتحول رأس المال والتكنولوجيا، ودور المؤسسات عبر الوطنية والتغيرات الهيكلية في سوق ثم فهم التغيرات السياسية داخل البلد على النحو المحدد والرئيسي للهجرة الدولية والداخلية من ناحية أخرى[37]. فالهجرة هي سلاح ذو حدين يستعمل بصفة إيجابية لإحداث التنمية والتطور في بلدان تفتقر إلى اليد العاملة الشابة والأفضل أن تكون مثقفة ومتعلمة (الدولة المستقبلة)، وهو الحال في أوروبا التي تعاني أزمة الشيخوخة أو كندا التي تريد بناء قوتها الاقتصادية والاجتماعية. وسلبية على الدول المصدرة

بسبب انتقال الأدمغة والمفكرين منها وتراجع مقومات النمو فيها بسبب تدهور القدرة على التخطيط والتحكم في عملية تنظيم الموارد البشرية كآلية للتقدم والرقي.

في الأخير يمكن القول أنه مهما حاولنا الإلمام بمصادر التهديد الجديدة وتحديد طبيعتها وأسبابها وحصر المقاربات النظرية لدراسة الأمن، إلاَ أن الأمر يظل رهنا بكل المتغيرات التي تحدث على مستوى النظام الدولي كبنية واسعة للتفاعلات الفوضوية بين مختلف الفواعل والوحدات في مجتمع تلتقي فيه كل المصالح. وقد تتعارض فيه الأهداف أو تتوافق لكنها تُحدد في إطار واحد ومشترك تعالج فيه المشاكل وتتحمل فيه الدول المسؤوليات المشتركة والمصالح المتباينة. فجل المشاكل تمت معالجتها وتحليلها من مقترب الاستناد إلى القوة الصلبة وآلياتها، أو باللجوء إلى الاستراتيجيات اللينة ومستوياتها، وبالرجوع إلى دور الدولة كأهم ضامن لتحقيق الأمن من جانب أو بالاعتماد على الفواعل غير الدول كقائم بالوظائف الجديدة من جانب آخر.

الهوامش:

[1] نبيل ذكي، "أيديولوجية الهيمنة على العالم" في ملف: "السيادة الوطنية والعولمة"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، عمان،المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد:2، مارس- يونيو 1998، ص ص 36،37..

[2] FRIEDMAN (Thomas),**The Lexus and the Olive Tree Understanding Globalization,** USA, Published by Farrar, Straus & Giroux, April 1999, pp195,196.

[3] JACKSON (Paul), Handbook of International Security and Development, UK, Published by Edward Elgar,Cheltenhan,2015, p5, in **(http:/www.e-elgar.com).**

[4] Ibidem

[5] محمد عبد السلام، " ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001م"، في **كراسات إستراتيجية**، مصر مؤسسة الأهرام - مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، العدد:127، 2003م، ص ص28،29.

[6] مصطفى علوي، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، مركز الأهرام العدد:153، يوليو 2003م، ص69.

[7] محمد عبد السلام، "ضبط التسلُح في مرحلة ما بعد حرب العراق"، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، مركز الأهرام العدد: 153، يوليو 2003م، ص109.

[8] MOLLER (Bjorn),"The Concept of Security: The Pros and Cons of Expantion and Contraction", a paper submitted **to** the 18th Conference IPRA, Finland, Tampere 2000, p 9pp13,14,

In (**http:// web .sungshin. ac. kr/ ~ youngho/ data / security /e- COPRI (9Aug2000) .doc.).**

[9] جوزيف.س.ناي (الابن)، **المنازعات الدولية:مقدمة للنظرية والتاريخ**، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 1997، ص152.

[10]MOLLER (Bjorn), ,op.cit, pp13,14

[11]فايق حسن جاسم الشجيري"، البيئة والأمن الدولي"، **مجلة النبأ**، العدد:72، تشرين الأول2004، على الموقع:

. **http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htm**

[12] MOLLER (Bjorn), op.cit, p14.

[13] ROBERTSON (Roland), **Globalization: Social Theory and Global Culture, London**, SAGE Publications LTS, 1992 , p6.

[14] KRAIDY M.(Marwan), « The Global, the Local, and the Hybrid: A Native Ethnography of Globalization », in **Critical Studies in Media Communication**, Volume 16, Issue 4, December 1999, p472

[15]CHOMSKY (Noam), "International Terrorism: Image and Reality", in GEORGE (Alexander) (ed.), **Western State Terrorism**, Routledge, December, 1991, in **(http://www.chomsky.info/articles/199112--02.htm).**

[16]جميل حزام يحيى الفقية، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، على الموقع:

(http://ycsr.org/derasat_yemenia/issue_93/mafhoom.pdf.).

[17] CHOMSKY (Noam), op.cit.

[18] عز الدين(جلول)، "الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب في المنطقة العربية"، بحث منشور في"**تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية**: أعمال المؤتمر الدولي الثاني يومي27/26 /1994/01، القاهرة، مركز الدراسات العربية-الأوروبية، ص450.

[19]كريمة علي التكالي،"الإرهاب مفهومه- أسبابه – علاقته بحقوق الإنسان"، على الموقع:

(http://www.ahu.edu.jo/tda/papers%5C32.doc).

[20]LIVIAN (Rădoescu), ELENA (Jianu), « Les causes et les raisons qui engendrent et prolifèrent le terrorisme international », in **(http:// www.utgjiu.ro/ revista/lit/pdf/2007/02/3_LIVIAN_RADOESCU.pdf.),** vu le 16/07/2015.

[21] GANOR (Boaz), "Trends in Modern International Terrorism", in **(http://www.springer.com/cda/content/document/cda_downloaddocument/9780387736846-c1.pdf?SGWID=0-0-45-757706-p173749318.),**vu le 16/07/2015.

[22] محمد ياسر الأيوبي، **النظرية العامة للأمن، نحو علم اجتماع أمني**، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008، ص74.

[23] عارف غلايين، الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، مجلس وزراء الداخلية العرب، 2008، على الموقع:

(http://www.aim-council.org/SiteCollectionDocuments-pdf.).

[24] سيد كامل (شريف)، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، مصر، دار النهضة العربية، 2001، ط1، ص53.

[25] أحمد فاروق زاهر، "الجريمة المنظمة، ماهيتها، خصائصها، أركانها"، المنصورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، من أشغال الندوة العلمية حول: "**العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم**"، أيام 18-19-20 جوان 2007، على الموقع:

(http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/ResearchesCenter/centeractivities/Symposium/acs_18062007/Documents/ahmad%20zaher.pdf).

[26] سيد كامل (شريف)، مرجع سابق، ص54.

[27] عارف غلايين، مرجع سابق.

[28] محي الدين عوض، "الجريمة المنظمة"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، المملكة العربية السعودية، العدد:19 1998، ص9.

[29] Le Canadian Centre for Intelligence and Security Studies, Le terrorisme et la : Liens réels et potentiels, The Norman Paterson School of International Affairs, Carleton University, Volume 2006-5, in **(http://www.itac.gc.ca/pblctns/pdf/2006-5-fra.pdf.).**

[30] عبد الواحد الفار، **الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1996، ص25.

[31]BROOKS (Rosa Ehrenreich), "Failed States, or the State as Failure?", Georgetown Law Faculty Publications and Other, Works. Paper 1108, 2005, in (**http: // scholarship . law. georgetown. Edu / facpub / 1108**).

[32]HOLSTI (Kalevi Jaakko) ,**The state, war, and the state of war**, UK, Cambridge, University Press, 1996, p119.

[33]ROCHE(Jean-Jacques), **Théories de la sécurité ; définitions, approches, et concepts de la sécurité internationales**, Paris, Editions Montchrestien, E.J.A, 2002, p109.

[34]Ibid, pp109, 110.

[35] سحر مصطفى حافظ، "الهجرة غير الشرعية، المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية"، مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، على الموقع:

.(http://erepository.cu.edu.eg/index.php/hermes/article/view/38/38)

[36] صمويل هنتغتون، **صراع الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت شايب، نيويورك، دار النشر سطورة الجديدة، الطبعة الأولى، 1998 ص319.

[37]TIRTOSUDARM (Riwanto), Human Development Research Paper,2009/19, Mobility and Human Development in Indonesia, UNDP, in (**http://core.kmi.open.ac.uk/download/pdf/6298487.pdf.).**